



الائتاد البرلماني الدولي  
من أجل الديمقراطية. من أجل الديمقراطية.

# خطة العمل لبرمانات تراعي الجندر

## جميع الحقوق محفوظة © للاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٧

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاعي أو تحويله بأي شكل أو بآية وسيلة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو تصوير أو تسجيل أو غير ذلك، دون الحصول على إذن مسبق من الاتحاد البرلماني الدولي.

وتوزَّع هذه المطبوعة شرط ألا تتم إعارتها أو التصرف بها بأي طريقة أخرى بما في ذلك على أساس تجاري من دون موافقة مسبقة من الناشر، وبأي شكل غير الشكل الذي نشرت به وشرط أن يستوفي الناشر اللاحق نفس الشروط.

ويرحَّب بآية طلبات للحصول على الحق في استخراج نسخ من هذا العمل أو أية أجزاء منه أو ترجمتها على أن يتم إرسال الطلبات إلى الاتحاد البرلماني الدولي. ويجوز للبرلمانيين ومؤسساتهم البرلمانية نسخ هذا النص أو ترجمته من دون الحصول على إذن بذلك ولكن يرجى منهم إعلام الاتحاد البرلماني الدولي بذلك.

ISBN: 978-92-9142-695-9

# قائمة المحتويات

٥	الجزء الأول: الديباجة والأهداف
٥	الديباجة
٧	الأهداف
٨	الجزء الثاني: مجالات العمل الرئيسية للخطة
	<b>مجال العمل الأول</b>
٨	زيادة عدد النساء في البرلمان وتحقيق المساواة في المشاركة
	<b>مجال العمل الثاني</b>
١٠	تقوية تشريعات وسياسات المساواة في الجندر
	<b>مجال العمل الثالث</b>
١٣	إدماج المساواة في الجندر في جميع أعمال البرلمان
	<b>مجال العمل الرابع</b>
١٦	إنشاء أو تحسين بُنية تحتية وثقافة برلمانية تراعي الجندر
	<b>مجال العمل الخامس</b>
١٨	ضمان تشارك البرلمانيين - رجالاً ونساءً - في مسؤولية المساواة في الجندر
	<b>مجال العمل السادس</b>
٢٠	تشجيع الأحزاب السياسية لتكون نصيرة المساواة في الجندر
	<b>مجال العمل السابع</b>
٢٢	تعزيز مراعاة الجندر والمساواة في الجندر بين الموظفين البرلمانيين
٢٣	الجزء الثالث: تنفيذ خطة العمل
٢٣	إطلاق وتنفيذ الإصلاح الذي يُراعي الجندر في البرلمان
٢٥	دور الاتحاد البرلماني الدولي في دعم البرلمانات التي تراعي الجندر
٢٧	الملحق



# خطة العمل لبرلمانات تراعي الجندر

اعتمدها بالإجماع الدورة ١٢٧ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي (IPU)  
(مدينة كوبيك، ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢)

إن الدورة ١٢٧ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي،

إذ عرّضت عليها خطة العمل لبرلمانات تراعي الجندر،

وإذ تضع في اعتبارها أنّ الوثيقة قد تمخّضت عن عملية مكثفة من المشاورات مع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي،

وإذ تدرك أنّ الوثيقة الناتجة عن هذه العملية تقترح حلولاً ملموسة لحالات ومواقف مُشتركة بين جميع الدول وفي الوقت نفسه تقدّم مجموعة واسعة من الخيارات التي تستجيب لمواقف فردية - على الصعيدين الوطني والإقليمي - وأنها تمثّل أساساً مُشتركاً للنهوض ببرلمانات تراعي الجندر في جميع الدول،

١- تَقَرّر اعتماد خطة العمل لبرلمانات تراعي الجندر؛

٢- تُشجّع بقوة الأعضاء على لفت انتباه برلماناتهم وحكوماتهم إلى خطة العمل هذه، والعمل على نشرها على أوسع نطاق ممكن وتنفيذها على المستوى الوطني؛

٣- وتَطَلّب من الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن يضمن تعميم هذه الوثيقة على أوسع نطاقٍ مُمكن على المستوى الدولي وتعزيز تنفيذها على المستوى الوطني.



مجموعة شراكة الجندر التابعة للاتحاد البرلماني الدولي (IPU) تقدّم "خطة العمل لبرلمانات تراعي الجندر" ليجري اعتمادها في الدورة ١٢٧ للجمعية (مدينة كويك، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢).

---

## الديباجة

تقتضي الديمقراطية تقييماً وإعادة تقييم مستمرين. وقد شهد القرن العشرين واحداً من أعظم التغييرات في الديمقراطية في جميع أنحاء العالم ألا وهو شمول أعداد متزايدة من النساء، سواء بصفتهن ناخبات أو أعضاء في البرلمان.

بموازاة ذلك، أصبحت المساواة في الجندر وتمكين المرأة جزءاً لا يتجزأ من الأجندة الدولية في مجالي السياسة والتنمية، وتم الاعتراف بأنهما يقعان في قلب التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق تلك الأهداف. وتعني المساواة في الجندر أن النساء والرجال يتمتعون بحقوق ومسؤوليات وفرص كاملة ومتساوية. وتُعتبر المساواة في الجندر وتمكين المرأة من حقوق الإنسان التي تقتضي تعبيراً سياسياً وقانونياً. ويتعين على الدول أن تعزز وتحترم وتحمي حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، بما في ذلك المساواة في الجندر.

يتطلب إحراز تقدّم نحو تحقيق هذه الأهداف اتخاذ إجراء مباشر. وإن كان من المناسب أن تراعي الإجراءات المحددة السياق الثقافي والاجتماعي والديني الفردي للبرلمانات في العالم، إلا أن التقدّم يتطلب في الأساس تغييراً واسع النطاق في المواقف والتصورات.

وتحتل البرلمانات وضعاً جيداً يؤهلها بأن تكون نصيرة هدف المساواة في الجندر. فالغاية من البرلمانات هي أن تكون مرآة المجتمع، وبالتالي يجب عليها أن تعكس الديناميكية المتغيرة لجمهور الناخبين.

فالبرلمان الذي يُراعي الجندر هو برلمان يستجيب لاحتياجات واهتمامات ومصالح كل من الرجال والنساء في تركيبته وهياكله وعملياته وأساليبه وعمله. وتعمل البرلمانات التي تراعي الجندر على إزالة الحواجز التي تعيق المشاركة الكاملة للنساء وتكون مثلاً إيجابياً أو قدوة للمجتمع عموماً. وتضمن هذه البرلمانات أن عملياتها ومواردها تُستخدم بفعالية من أجل تعزيز المساواة في الجندر.

وإن البرلمان الذي يُراعي الجندر هو برلمان لا توجد فيه عقبات - سواء كانت موضوعية أم هيكلية أم ثقافية - تعترض المشاركة الكاملة للمرأة والمساواة بين أعضائه وموظفيه رجالاً ونساءً، فهو ليس مكاناً تستطيع المرأة أن تعمل فيه فحسب، وإنما ترغب في أن تعمل وتساهم فيه. فالبرلمان الذي يُراعي الجندر

مثال يُحتذى به من خلال تعزيز المساواة في الجندر وتمكين المرأة في المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي.

وبالتالي، فإن البرلمان الذي يُراعي الجندر هو برلمان حديث؛ برلمان يلبي ويعكس مطالب المساواة للمجتمع الحديث. وفي نهاية المطاف، هو برلمان أكثر كفاءة وفعالية وشرعية.



اعتماد خطة العمل في الدورة ١٢٧ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي.



تم تصميم خطة العمل لتدعم البرلمانات في جهودها لتصبح أكثر مراعاة للجنس. وتقدم طيفاً واسعاً من الإستراتيجيات في سبعة مجالات عمل يمكن لجميع البرلمانات أن تنفذها بغض النظر عن عدد أعضائها من الإناث.

وهذه دعوة للبرلمانات لتعتبر خطة العمل هذه مُلكاً لها وتنفذ بعض - بل - جميع إستراتيجيات الخطة على المستوى الوطني من خلال وضع أهداف ملموسة وتدابير ومواعيد نهائية تتناسب وسياقها الوطني. كما أن البرلمانات مدعوة لتقوم على نحوٍ منظم بمراقبة وتقييم مدى التقدم الذي تحرزه نحو هدف مراعاة الجنس.

ويستجيب البرلمان الذي يُراعي الجنس لاحتياجات ومصالح الرجال والنساء ضمن هيكله وعملياته وأساليبه وعمله.

### البرلمان الذي يُراعي الجنس هو البرلمان الذي:

- ١- يعزز ويحقق المساواة في أعداد النساء والرجال في جميع هيئاته وهيكله الداخلية.
- ٢- يضع إطار سياسة للمساواة في الجنس يتناسب مع سياقه البرلماني الوطني.
- ٣- يدمج المساواة في الجنس في جميع أعماله.
- ٤- يعزز ثقافة داخلية تحترم حقوق المرأة وتعزز المساواة في الجنس وتستجيب لاحتياجات وواقع أعضاء البرلمان - رجالاً ونساءً - لتحقيق توازن بين العمل والمسؤوليات الأسرية.
- ٥- يقرّ بالمساهمات التي يقدمها أعضاؤه الذكور الذين يسعون إلى تحقيق المساواة في الجنس ويناصرون هذا الحق وينمّيها.
- ٦- يشجّع الأحزاب السياسية على القيام بدور مبادرٍ واستباقي في تعزيز وتحقيق المساواة في الجنس.
- ٧- يزوّد موظفيه البرلمانيين بقدرات وموارد لتعزيز المساواة في الجنس، ويشجّع بشكلٍ نشطٍ على تعيين النساء والاستبقاء عليهنّ في مناصبٍ عليا، ويضمن إدماج المساواة في الجنس في جميع أعمال الإدارة البرلمانية.

## مجال العمل الأول

# زيادة عدد النساء في البرلمان وتحقيق المساواة في المشاركة

يمكن للمساواة في المشاركة أن تكون حافزاً لتنفيذ تغيّرات تُراعي الجندر ونتيجة مهمة لتغيّرات ناجحة تراعي الجندر.

### الوصول إل البرلمان

صحيح أنّ تمثيل المرأة في البرلمان قد شهد زيادة وإن بطيئة منذ منتصف القرن العشرين، إلا أنه ما يزال لا يتماشى مع التمثيل الأوسع للمرأة في المجتمع.

ومن شأن زيادة فرص الوصول إلى البرلمان من خلال التغيرات التي تراعي الجندر أن تساعد على زيادة عدد النساء البرلمانيات، الأمر الذي يمكن أن يدفع بدوره نحو تنفيذ إضافي لمبادئ المساواة في الجندر.

ومن أجل معالجة هذا الخلل في التوازن، يتعيّن على البرلمانات تنفيذ واحد أو أكثر من التدابير التالية:

- تمشياً مع سياقها الوطني، يمكن للبرلمانات أن تتبنّى تدابير خاصة لضمان اختيار أعداد أكبر من النساء من قبل الأحزاب للترشح للمقاعد "التي يسهل كسبها والفوز فيها"، واقتراح تعديلات على قوانين الانتخاب والداستير الوطنية التي تنص على تخصيص مقاعد.
- إدانة أعمال العنف ضد المرشحات والبرلمانيات وتبنيّ تدابير قانونية وعملية لمنع وقوع مثل هذه الأعمال ومعاقبته.
- إجراء حملات توعية حول أهمية تمثيل المرأة في البرلمان.
- دعم برامج الإرشاد والتوجيه وتبسيط الأضواء على النساء البرلمانيات كنماذج يُحتذى بهنّ من خلال أدوات التواصل الخاصة بالبرلمان وفي وسائل الإعلام.
- تيسير التشارك في الخبرات والممارسات الفضلى بين أعضاء البرلمان من خلال القيام بجولات دراسية إلى برلمانات أخرى في المنطقة والعالم.

## تحقيق المساواة في المناصب والأدوار

في حين أن عدد النساء في البرلمان هو أمر مهم، إلا أن وجود نساء في مناصب قيادية في البرلمان هو بنفس القدر من الأهمية.

ويمكن النهوض بمبدأ البرلمان التي تُراعي الجندر إذا احتلت المرأة مناصب قيادية كعضو في البرلمان وفي ملاك الموظفين البرلمانيين، مما يمكنها أن تؤثر على اتجاهات السياسات وتغيّر الإجراءات والممارسات البرلمانية وأن تكون قُدوة للنساء الأخريات وأن تقدّم منظوراً مختلفاً في النقاشات.

ولتحسين مكانة المرأة القيادية وتحقيق قدر أكبر من المساواة في الجندر في المناصب القيادية، يتعيّن على البرلمان تنفيذ واحد أو أكثر من التدابير التالية:

- اعتماد تدابير تنطوي على تمييز إيجابي وتعديل الأنظمة الداخلية وذلك لإعطاء الأفضلية للنساء على الرجال في المناصب البرلمانية (كما في ذلك رئاسة اللجان ومناصب قيادية في المكتب أو المجلس) في حال تساوي المؤهلات بما يتناسب مع تمثيلهن في البرلمان.
- تدوير المناصب القيادية البرلمانية بين الرجال والنساء على مدى فترة من الزمن.
- طرح مبدأ القيادة المزدوجة للهيكل البرلمانية، حيثما أمكن، من خلال تعيين رجل وامرأة.
- تشجيع التوزيع النسبي والعاقل للنساء البرلمانيات على جميع اللجان حتى لا تقتصر مشاركة المرأة على اللجان الخاصة بالمرأة والطفل والجندر والأسرة والصحة والتعليم.
- وتشجيع الأشخاص الذين يحتلون مناصب قيادية على توسيع المعايير المستخدمة في تقييم خبرة المرأة والرجل قبل دخولهم مُعتزك السياسة.

## تقوية تشريعات وسياسات المساواة في الجندر

يمكن للبرلمانات أن تكون أكثر مراعاة للجندر من خلال تنفيذ تشريعات وسياسات تدعم مبادئ المساواة في الجندر. ويمكن لطرح تشريع للمساواة في الجندر وإدماج الجندر أن يكون بمثابة محفز فعّال للتغيير الاجتماعي والثقافي في المواقف تجاه المساواة في الجندر.

تستطيع البرلمانات كذلك أن تكون بمثابة قدوة للمجتمع عن طريق نصرة المساواة في الجندر من خلال تنفيذ سياسات إستراتيجية تراعي الجندر وخطط عمل وسياسات تشغيلية وسياسات داعمة.

### التشريعات الوطنية

يهدف تعزيز التغيير في المواقف الاجتماعية والثقافية تجاه المساواة في الجندر، يتعيّن على البرلمانات أن تقوم بما يلي:

- سنّ قوانين تعزّز وتحمي المساواة في الجندر؛ أما في الحالات التي تم فيها سنّ قوانين مساواة في الجندر أصبحت متقدمة أو تمّ سنّها قبل أكثر من ١٠ سنوات، فيتعينّ على البرلمانات أن تراجع هذه التشريعات لتتضمّن أطر إدماج الجندر وآليات لرصد التنفيذ وتعزيزه.

وبهدف ضمان تفويض تشريعي لإدماج الجندر، يتعيّن على البرلمانات أن تقوم بما يلي:

- النظر في سنّ قانون و/أو آليات تقتضي مراجعة جميع سياسات وتشريعات الحكومة وتقييمها إزاء أثرها على الجندر وامتثالها للالتزامات الدولية بموجب الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

### السياسات الإستراتيجية وخطط عمل البرلمان

من أجل أن تضطلع بدور قيادي وتكون بمثابة قدوة لنصرة المساواة في الجندر في المجتمع، يتعيّن على البرلمانات أن تقوم بما يلي:

- وضع سياسة للمساواة في الجندر تنص على ما يلي:

- المسوّغ والتوجه الإستراتيجي لتنفيذ التدابير الواردة في خطة العمل هذه.
- تدابير ملموسة سيتخذها البرلمان لتناول مسألة المساواة في الجندر ضمن إطار زمني محدد.
- مؤشرات لقياس مدى التقدم تراقّب بانتظام من خلال آلية رقابة برلمانية مناسبة.
- التأكد من أن موازنة البرلمان تراعي الجندر، ومن وجود تدابير مساءلة لرصد التقدم المحرّز.

## السياسات التشغيلية والدّاعمة للبرلمان

وضع سياسات للإعلام والتواصل

- لضمان حسن فهم أهمية تعزيز المساواة في الجندر ومنح هذه المسألة أكبر قدر من الوضوح، يتعيّن على البرلمانات أن تقوم بما يلي:
- وضع إستراتيجية تَواصّل تحدّد الجمهور المستهدف والرسائل الرئيسية والطرق والأطر الزمنية.
- عرض أنشطتها للنهوض بالمساواة في الجندر ونشر نتائج هذه الأنشطة في وسائل الإعلام أو من خلال قنوات التواصل الخاصة بالبرلمان، بما في ذلك موقعه الإلكتروني.

وضع سياسات لمكافحة التحرش ومناهضة التمييز

- لضمان أن جميع أعضاء البرلمان وموظفيه يعملون في بيئة خالية من جميع أشكال التمييز والتحرّش، بما في ذلك التحرش الجنسي، يتعيّن على البرلمانات أن تقوم بما يلي:
- صياغة مدوّنة لقواعد السلوك تقتضي من جميع أعضاء البرلمان أن يكونوا محترمين ومهذّبين، وتعاقب أية لغة أو سلوك فيه إيحاءات جنسية.
- وضع وتنفيذ سياسات لمناهضة التمييز ومكافحة التحرش تمشياً مع التشريعات الوطنية السارية على جميع أعضاء البرلمان وموظفيه بما في ذلك تأسيس هيئة مستقلة لاستقبال الشكاوى ومعالجتها.
- ضمان أن اللغة المستخدمة في جميع الوثائق الرسمية، بما في ذلك الأوامر واللوائح الداخلية، تراعي الجندر (على سبيل المثال، استخدام الضمير المناسب للإشارة إلى الأعضاء تذكيراً وتأنياً، واستخدام عبارة "رئيسة اللجنة" وليس "رئيس اللجنة" إذا كان الشخص الذي يرأس اللجنة امرأة).



فتح باب النقاش مع رئيسة ورئيس برلمان بشأن موضوع ”إحداث تحول في البرلمانات لتحقيق المساواة في الجندر“، جلسة خاصة حول برلمانات تراعي الجندر (مدينة كويبك، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢).

---

## إدماج المساواة في الجندر في جميع أعمال البرلمان

لا يمكن معالجة حالات عدم المساواة في الجندر بشكل فاعل إلا إذا تم تصميم السياسات في جميع المجالات على نحو يتناول الاهتمامات والاحتياجات والمعوقات المحددة لكل من المرأة والرجل وفي الوقت نفسه يعزز القدرات والمساهمات الخاصة بكل منهما.

ويُعتبر إدماج اعتبارات الجندر في عمل البرلمان تغييراً فعالاً يُراعي الجندر حيث أن إدماج الجندر هو عملية تعترف بالفوارق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية القائمة بين النساء والرجال.

### الالتزام بإدماج النوع الاجتماعي

يتعين على البرلمانات أن تُظهر التزامها بإدماج الجندر من خلال عرض وخلق فرص لدمج بُعد الجندر في جميع مجالات عملها. وفي هذا الصدد، يتعين على البرلمانات أن تقوم بما يلي:

- تعزيز النقاشات بشأن التشريعات والموازنات، بما في ذلك الآثار الناجمة عن مشاريع القوانين وتخصيص النفقات على النساء والرجال والبنات والأولاد (على سبيل المثال، تخصيص وقت كافٍ لمناقشة المخصصات والنفقات لتحقيق المساواة في الجندر في الموازنة أو عقد جلسة خاصة بهذا الموضوع).
- وضع مبادئ توجيهية أو حزمة أدوات واضحة وقائمة على الجندر لتقييم التشريعات (على سبيل المثال، وضع قائمة تحقق على أساس الجندر لجميع التشريعات، بما في ذلك الموازنة).
- تخصيص وقت في جدول الأعمال لإجراء نقاشات خاصة بالمساواة في الجندر أو استجواب الوزراء حول موضوع الجندر تحديداً، وينبغي تشجيع النساء والرجال على المشاركة في هذه النقاشات.
- التأكد من أن اللجان التي تحقق في مسائل المساواة في الجندر لديها الوقت والموارد الكافية (بما في ذلك موظفين متمرسين في الجندر) لتلبية تفويضها، وأن تتوفر لديها الفرصة لترفع تقريراً إلى الجلسة العامة حول عملها وتوصياتها وأن تكون لها الصلاحيات والمسؤوليات نفسها التي تتمتع بها أي لجنة برلمانية أخرى (كأن تطلب تقديم أدلة خطية والاستماع إلى الشهود والوزراء ورفع تقارير حول النتائج والتوصيات).

- ضمان وجود آلية رسمية تستطيع من خلالها الهيئة المكلفة بإدماج الجندر - سواء كانت كتلة نساء غير رسمية أو لجنة برلمانية مختصة - أن ترفع تقريرها عن دراساتها وتمحيصها للتشريعات إلى الجهات السياسية الرئيسية في البرلمان. وفي الحالات التي لا يتم فيها تقديم تقارير، ينبغي بيان الأسباب وراء ذلك.



مجموعة العمل حول "بناء ثقافة وبنية تحتية تُراعِيان الجندر في البرلمانات"، جلسة خاصة حول برلمانات تراعي الجندر (مدينة كوبيك، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢).

## تأسيس هياكل وآليات لإدماج الجندر

يتضمن إدماج الجندر، جزئياً، الأنشطة التالية: الحصول على بيانات مصنفة حسب الجندر ومعلومات نوعية حول وضع الرجال والنساء؛ وإجراء تحليل للجندر يسلط الضوء على الفوارق بين النساء والرجال والبنات والأولاد من حيث توزيع الموارد والفرص والمعوقات والسلطة الخاصة بهم في سياق معيّن؛ ووضع آليات رصد وتقييم تراعي الجندر، بما في ذلك وضع مؤشرات لقياس مدى الوفاء بأهداف المساواة في الجندر ومدى تحقيق تغيّرات في علاقات الجندر.



ويتعيّن على البرلمانات أن تعتمد واحدة أو أكثر من الآليات التالية التي تُعتبَر الأنسب لسياقها:

- **لجنة برلمانية مخصصة للمساواة في الجندر** مكلفة بمراجعة سياسات وتشريعات وموازات الحكومة من منظور الجندر، يستطيع أعضاؤها استجواب طيف واسع من المجموعات والأفراد، بما في ذلك الوكالات العامة والأكاديميين والمنظمات الخاصة، والتماس آرائهم حول نجاعة البرامج والأنشطة الحكومية، ويمكنهم أيضاً بناء أواصر قوية بين اللجنة والأجهزة الوطنية للمرأة ومنظمات المجتمع المدني ومعاهد البحوث والجامعات.
- **إدماج الجندر في جميع اللجان البرلمانية**، بحيث يكون جميع أعضاء اللجان - رجالاً ونساءً - مفضّين بالتصدي للآثار المترتبة على المساواة في الجندر نتيجة للسياسات والمسائل التشريعية وشؤون الموازنة التي ينظرون فيها حسب الاقتضاء، وذلك بدعم من الموظفين البرلمانيين المسؤولين عن البحوث والضيعين في الموضوع.
- **كتلة نساء برلمانيات** تكون ولايتها المساواة في الجندر، تتألف من نساء (ورجال، إن شاءوا) وتعمل على وضع أجندة متّفق عليها. وتعتمد الكتلة الفعالة على علاقات قوية مع الأجهزة الوطنية للمرأة ومنظمات المجتمع المدني ومعاهد البحوث والجامعات.
- **مجموعة مرجعية (استشارية) لرئيس البرلمان** حول المساواة في الجندر مؤلفة من برلمانيين وبرلمانيات من مختلف ألوان الطيف السياسي، وترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس البرلمان وتحدّد توجّه وأجندة المساواة في الجندر الخاصة بالبرلمان.
- **وحدات بحوث تقنية** حول المساواة في الجندر أو **أخصائين في الجندر يعملون في البحث أو التوثيق** يسهل عليهم الوصول إلى معلومات وكتب وحواسيب وقواعد بيانات محيئة على الإنترنت ويستطيعون المساعدة في التحليلات القائمة على الجندر.

# إنشاء أو تحسين بنية تحتية وثقافة برلمانية تراعي الجندر

يُشبه البرلمان أي مكان عمل آخر، وبناء عليه، ينبغي أن يكون بمثابة نموذج للمجتمع بالتمسك بمبادئ مراعاة الجندر من خلال توفير السياسات والبنية التحتية المؤاتية للأسرة، وتنفيذ سياسات متعلقة بمنع التمييز والتحرش، وسياسات حول التوزيع العادل للموارد والمرافق البرلمانية.

### تيسير تحقيق التوازن بين العمل والأسرة

من أجل ضمان أن سياسات مكان العمل وبنيتها التحتية تعكس واقع العمل والأسرة المعاصر الذي يعيشه أعضاء البرلمان من الذكور والإناث، واعترافاً بحقيقة أن المرأة في مختلف أنحاء العالم ما زالت تخصص القسط الأوفر من وقتها لمُنع الرعاية، يتعين على البرلمانات أن تقوم بما يلي:

- إعادة ترتيب مواعيد الجلسات (على سبيل المثال بضغط أسابيع الجلسات، ووضع جداول زمنية تبدأ مبكراً، وتجنب التصويت في وقت متأخر، ومواءمة فترات الجلسات مع التقويم المدرسي) ليتمكن أعضاء البرلمان من العودة إلى دوائرهم الانتخابية وقضاء مزيد من الوقت مع أسرهم.
- تخصيص مكان في مبنى البرلمان لإنشاء مركز لرعاية الطفل وغرفة للأسرة بحيث يكون أعضاء البرلمان قريبين من أطفالهم خلال فترة انعقاد البرلمان.
- ضمان تمتع أعضاء البرلمان - رجالاً ونساءً - بإجازة أبوة/أمومة عند ولادة أطفالهم.
- النظر في بدائل في الحالات التي لا يمكن فيها أخذ إجازة أبوة/أمومة طويلة الأجل، مثل قبول أن تكون مثل هذه الإجازة سبباً مشروعاً للتغيب عن أحد أيام الجلسات، بالإضافة إلى التغيب بسبب "المهام الرسمية".
- إعطاء النساء البرلمانيات اللواتي ما زلن يرضعن أطفالهن رضاعة طبيعية الفرصة لاستخدام طريقة التصويت بالوكالة أو التصويت بالاقتراع/المبادلة بحيث لا يضطررن لحضور الجلسة.

### تعزيز ثقافة عمل خالية من التمييز والتحرش

لضمان مكان عمل آمن ومحترم وخالي من التمييز والتحرش، يتعين على البرلمانات أن تقوم بما يلي:

- إجراء تحليل قائم على الجندر للطقوس البرلمانية وقواعد اللباس/الهندام وأشكال المخاطبة واللغة والاتفاقات والقواعد المستخدمة بشكل شائع.
- عقد ندوات تدريبية لزيادة الوعي بقضايا الجندر لجميع أعضاء البرلمان وضمان بأن التدريب التعريفي الذي يُجرى للأعضاء الجدد يُراعي الجندر. ويمكن أن يتم ذلك على شكل تقديم التوجيه والإرشاد للبرلمانيات الجديديات أو إقران النساء بأعضاء برلمان من ذوي الخبرة (سواء كانوا رجالاً أو نساءً) أو تقديم عروض من قبل البرلمانيات القُدامى حول إستراتيجيات التكيف مع البيئة البرلمانية.

### توفير موارد ومرافق عادلة

- لضمان أن مرافق البرلمان تناسب احتياجات الرجال والنساء وأن الموارد موزعة بالتساوي، يتعين على البرلمانات أن تقوم بما يلي:
- إجراء تقييم للمرافق المتوفرة لجميع أعضاء البرلمان من منظور الجندر.
- ضمان توفير بدل السفر لغايات برلمانية والمستحقات ذات الصلة إلى أعضاء البرلمان بإنصاف وشفافية وضمان تحقيق التوازن بين الجنسين في الوفود البرلمانية، حيثما أمكن.



مجموعة العمل حول "إدماج الجندر في جميع أعمال البرلمان"، جلسة خاصة حول برلمانات تراعي الجندر (مدينة كوبيك، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢).

## ضمان تشارك البرلمانيين – رجالاً ونساءً – في مسؤولية المساواة في الجندر

لن يتم التوصل إلى برلمان يُراعي الجندر، استناداً إلى الهدف الأسمى لتحقيق المساواة في الجندر في جميع هياكله وأساليه وعمله، دون دعم ومشاركة أعضاء البرلمان من الرجال. حيث أن القيم الاجتماعية المتغيرة وزيادة الوعي في الجندر بين الرجال أدت إلى عقد شراكات أقوى بين الرجال والنساء حول موضوع المساواة في الجندر.

ويتعيّن على البرلمانات أن تعتمد إستراتيجيات تعزز عقد هذه الشراكات، بما في ذلك من خلال:

- تعزيز المشاركة في رعاية التشريعات المتعلقة بالمساواة في الجندر من قبل أعضاء البرلمان من الرجال والنساء.
- تعيين امرأة ورجل من بين أعضاء البرلمان كرئيسين متشاركين و/أو نائبين رئيس للجنة المساواة في الجندر.
- إنشاء لجنة تحقيق في قضايا سياسات الجندر التي تهم الرجال.
- تشجيع شمل الرجال في الفعاليات والمناسبات البرلمانية المتعلقة بالاعتراف بالقضايا المتعلقة بالجندر، مثل اليوم العالمي للمرأة واليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة.
- ضمان توازن الجندر في الجولات الدراسية وفي الوفود الدولية المعنية بالمساواة في الجندر أو إدماج الجندر.
- تقديم برامج تدريب تراعي الجندر لأعضاء البرلمان من الرجال.



جلسة خاصة حول برلمانات تراعي الجندر (مدينة كوبيك، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢).

---

## تشجيع الأحزاب السياسية لتكون نصيرة المساواة في الجندر

غالباً ما تكون الأحزاب السياسية هي الشكل السائد للتنظيم السياسي والآلية التي يقوم من خلالها الرجال والنساء بمتابعة تنفيذ أجندة تشريعية فيما يتعلق بتحقيق المساواة في الجندر.

يتعيّن على البرلمانات أن تشجّع الأحزاب السياسية على اعتماد التدابير التالية التي تراعي الجندر:

### زيادة عدد النساء في صفوفها من خلال:

- التفكير في تدابير خاصة مؤقتة لتعزيز دخول المرأة إلى البرلمان والاستبقاء عليها في البرلمان.
- ترقية الرجال والنساء على قدم المساواة لتوليّ جميع المناصب القيادية في هيئاتها التنفيذية.
- إقرار خطط التدريب والتوجيه التي تزاوج ما بين أعضاء البرلمان المنتخبين مع النساء المؤهلات المهتمات في الترشّح للانتخابات، بما في ذلك عقد دورات حول الجوانب المختلفة للحملات الانتخابية والتدريب في العلاقات الإعلامية.
- إنشاء شبكات دعم للمرشحات في الانتخابات وللنساء المنتخبات بهدف تحسين معدلات الاستقطاب والاستبقاء.

### وضع ترتيبات لاجتماعات وممارسات عمل تراعي الجندر من خلال:

- تحديد مواعيد اجتماعات لا تتوافق مع المسؤوليات الأسرية الأخرى.
- احترام المدة المتوقعة للاجتماعات بحيث يتمكن الأعضاء من الوفاء بالالتزامات الأسرية الأخرى.

## وضع آليات لإدماج الجندر من خلال:

- وضع خطة شاملة للمساواة في الجندر فيها استراتيجيات واضحة لإدماج الجندر وإنشاء لجان حزبية مختصة للإشراف على تنفيذ تلك الإستراتيجيات ورصدها وتقييمها.
- تشجيع الأحزاب السياسية على استخدام لغة تراعي الجندر في وثائقها.

## التوزيع العادل لمناصب اللجان البرلمانية بين الرجال والنساء من خلال:

- تشجيع الأحزاب على تبني أسلوب شفاف في تعيين أعضاء اللجان وتعيينهم في مناصب قيادية في تلك اللجان بطريقة توفّق على نحو أفضل بين القدرات المتنوعة للأعضاء وخبرتهم في العمل وتفضيلاتهم فيما يتعلق بمهام اللجان. وتستطيع الأحزاب أيضاً أن تفضّل النساء على الرجال في حال تساوي مؤهلاتهم.



برلمانات تراعي الجندر: استعراض عالمي للممارسات الفضلى.

## تعزيز مراعاة الجندر والمساواة في الجندر بين الموظفين البرلمانيين

تُعتبر البرلمانات التي تراعي الجندر نصيرة المساواة في الجندر، ليس لأعضائها فحسب، وإنما لكل الموظفين الذين يدعمون العمل البرلماني. ويتعيّن على الإدارات البرلمانية أن تراجع ثقافة مكان العمل الخاص بها وبُنيته التحتية، وأن تعمل لضمان قدرة جميع الموظفين على دعم البرلمان في تحقيق أهداف المساواة في الجندر الخاصة به. وفي هذا الصدد، يتعيّن على البرلمانات وإداراتها أن تقوم بما يلي:

- وضع وتنفيذ سياسات مناهضة التمييز ومكافحة التحرش تنطبق على جميع الموظفين البرلمانيين، بما في ذلك تأسيس هيئة مستقلة لاستقبال الشكاوى ومعالجتها.
- تقييم عدد النساء وأقدميتهن في الإدارة البرلمانية.
- إنشاء لجنة أو تكليف لجنة قائمة بمهمة دراسة التنفيذ المحتمل لسياسات التمييز الإيجابي التي تمنح الأفضلية للنساء على الرجال في شغل المناصب البرلمانية في حال تساوي المؤهلات وحيث لا يوجد تمثيل كافٍ للنساء في مستويات القيادة.
- توفير ندوات تدريبية في مجال التوعية حول الجندر لجميع الموظفين البرلمانيين لشرح مبادئ المساواة في الجندر ولماذا يكون البرلمان الذي يُراعي الجندر مفيداً للجميع.
- بناء قدرات الموظفين البرلمانيين لإجراء تحليلات قائمة على الجندر للتشريعات والموازنات والسياسات.



## إطلاق وتنفيذ الإصلاح الذي يُراعي الجندر في البرلمان

مراعاة الجندر هو هدف يجب أن تبذل جميع البرلمانات قصارى جهدها لتحقيقه. ولتحقيق هذا الهدف، يتعيّن على البرلمانات أن تصمّم عملية تتناسب مع أوضاعها الوطنية ويجب أن تتضمن العناصر الأساسية التالية:

### التقييم

- يتعيّن على البرلمانات المهتمة في تقييم مستوى مراعاة الجندر فيها أن تقوم بما يلي:
  - استخدام حقيبة أدوات التقييم الذاتي لمراعاة الجندر الخاصة بالاتحاد البرلماني الدولي. وليست الغاية من التقييم الذاتي تصنيف البرلمانات وإنما مساعدة البرلمانات على تحديد نقاط قوتها ومواطن ضعفها إزاء الممارسات الفضلى الدولية. وتوفّر حقيبة الأدوات إطاراً للنقاش بين أعضاء البرلمان. وتقتضي هذه المنهجية الإجابة على أسئلة حول الطريقة التي يتم فيها إدراج المساواة في الجندر في ثقافة البرلمان وعمله.
  - استخدام هياكلها الداخلية لتقييم مستوى مراعاة الجندر في البرلمان ذاته، مثل لجنة التدقيق أو غيرها من لجان مراجعة الأعمال. وفي هذه الحالة، يمكن دعوة جهات معنيّة خارجية مثل مجموعات المجتمع المدني والأجهزة الوطنيّة للمرأة ومَعاهد البحوث إلى تقاسم آرائها مع اللجنة حول حالة مراعاة الجندر ورفع توصيات من أجل التغيير. ثم تقوم اللجنة بتقديم استنتاجاتها وتوصياتها إلى الجلسة العامة أو قيادة البرلمان لغاية المناقشة واتخاذ مزيد من الإجراءات.

### التنفيذ

بغضّ النظر عن الطريقة المُستخدمة، من الأهمية بمكان أن تنظر البرلمانات في أهمية المساواة في الجندر والطريقة التي تعزّز فيها هذا الهدف ليس لجمهور ناخبها فقط، وإنما لأعضائها أيضاً.

وتكمن الخطوة الأولى في إجراء جرد، وبعدها تستطيع البرلمانات أن تضع وتنفذ خارطة طريق للإصلاح تتضمن أهدافاً وإجراءات ومواعيد نهائية ملموسة تتناسب مع سياقها الوطني. ولهذا فهي تحتاج إلى تأمين موارد.

## الرصد

يتعين على البرلمانات أن تحدد هيئة يُعهد إليها تحديداً رصد تنفيذ خطة العمل لبرلمانات تُراعي الجندر والجهود المبذولة لتحقيق هدف مراعاة الجندر.

## الترويج

يتعين على البرلمانات أن تُظهر وتوضح الإصلاحات التي أُجريت والنتائج التي تحققت. ويتعين على البرلمانات أن تتخذ إجراءات على المستوى الدولي لتعزيز مبدأ المساواة في الجندر في جميع المؤسسات البرلمانية الدولية وتشجيع المشاركة المتساوية للمرأة فيها.

وتُعتبر الإرادة والالتزام السياسيان أمرين أساسيين لتحقيق هذا كله.

# دور الاتحاد البرلماني الدولي في دعم البرلمانات التي تراعي الجندر

على مدى السنوات الثلاثين الماضية، أظهر الاتحاد البرلماني الدولي التزامه بإجراء بحوث عالية الجودة وذات منحى عملي حول الجندر والبرلمان. ويتمتع الاتحاد بموقف متفرد لدعم البرلمانات الأعضاء في جهودها لتصبح مراعية للجندر، ويتعهد الاتحاد من خلال هذه الخطة بما يلي:

## الاضطلاع بدور قيادي في تعزيز برلمانات تراعي الجندر من خلال:

- ضمان التزام رفيع المستوى بالخطة بين الأعضاء ومتابعة منتظمة للخطة في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي.
- الترويج للخطة، بما في ذلك من خلال موقعه الإلكتروني وبرنامج شراكة الجندر وأنشطة المساعدة الفنية التي يقدمها.
- دعم جميع البرلمانات الوطنية في إجراء تقييم ذاتي لمراعاة الجندر بحلول عام ٢٠٣٠.
- تشجيع البرلمانات على وضع خطط عمل وإنشاء آليات رصد تهدف إلى تقوية تنفيذ خطط العمل البرلمانية.
- تقوية التعاون حول تعزيز برلمان يُراعي الجندر مع منظمات شريكة إقليمية ومنظمات دولية ذات صلة.

## بناء القدرات الداخلية حول المساواة في الجندر وإدماج الجندر من خلال:

- تنفيذ إستراتيجية لإدماج الجندر.
- ضمان أن تدريبات التطوير المهني لجميع موظفي الاتحاد البرلماني الدولي تُراعي الجندر.
- الالتزام بإدماج المساواة في الجندر في جميع مفاصل عمل أمانة الاتحاد.

## إدراج قضايا المساواة في الجندر بشكل منمجي على أجدنة النقاشات مع البرلمانات الأعضاء والمنظمات الشريكة والمنظمات البرلمانية الإقليمية، من خلال:

- تكليف "مجموعة شراكة الجندر" بمسؤولية إجراء مراقبة منتظمة لمدى مراعاة البرلمانات للجندر.
- ضمان إدماج الجندر في جميع أنشطة المساعدة الفنية.
- تعزيز عمل الاتحاد الخاص ببرلمانات تراعي الجندر في جميع المحافل الدولية.

## الجندر\*

الخواص والسّمات الاجتماعية المرتبطة بكون الإنسان ذكر أو أنثى والعلاقات ما بين النّساء والرجال والبنات والأولاد. وتنشأ هذه السّمات والعلاقات اجتماعياً ويجري تعلّمها من خلال التنشئة الاجتماعية. ويتضمن مفهوم الجندر أيضاً توقعات حول السّمات والاستعدادات والسلوكيات المحتملة لكل من النّساء والرجال، وعند تطبيقه على التحليل الاجتماعي، فإنه يكشف الأدوار المحددة اجتماعياً. وتجدر الإشارة إلى أن الجنس والجندر لا يعينان الشيء نفسه. ففي حين يشير الجنس إلى الفروقات البيولوجية، فإن الجندر يشير إلى الفروقات الاجتماعية، التي يمكن تعديلها من منطلق أن هوية الجندر وأدواره وعلاقاته يحددها المجتمع.

## إدماج الجندر\*

عملية تقويم ومراعاة الآثار المترتبة على النّساء والرجال لأي عمل مخطط له - بما في ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج - على جميع المستويات وفي جميع المجالات. ويُنظر إلى هذا المفهوم على أنه إستراتيجيات تضع قضايا الجندر في صميم السياسة العامة والقرارات المؤدية إلى برامج والهيكل المؤسسية وتخصيص الموارد. ويجب أن يساهم إدماج المساواة في الجندر ضمن عمل البرلمان في تنفيذ ومراقبة فعالين للسياسات التي تلبّي احتياجات واهتمامات كل من الرجال والنّساء.

## برلمان يُراعي الجندر\*

هو البرلمان الذي يستجيب لاحتياجات واهتمامات ومصالح كل من الرجال والنّساء في هياكله وعملياته وأساليبه وعمله. وتعمل البرلمانات التي تراعي الجندر على إزالة الحواجز أمام المشاركة الكاملة للمرأة وتقديم مثال أو نموذج إيجابي للمجتمع بأسره.

## موازنة تراعي الجندر\*

نهج يهدف إلى إدماج الجندر في رسم السياسات الاقتصادية ويسعى إلى تحويل عملية وضع الموازنة بأكملها. ولا تشير موازنة الجندر إلى النفقات المخصصة للنساء فحسب، وإنما تشير أيضاً إلى تحليل الموازنة بأكملها من منظور الجندر، بما في ذلك الأمن، الصحة، التعليم، الأشغال العامة، إلى آخره، من أجل ضمان أن المخصصات والآثار المترتبة عليها تستجيب لاحتياجات كل من النّساء والرجال.

## العنف القائم على الجندر\*\*

أفعال الإيذاء البدني أو العقلي أو الاجتماعي (مما في ذلك العنف الجنسي) التي يتم ارتكابها أو التهديد بها بنوع من القوة (مثل العنف أو التهديدات أو الإكراه أو التلاعب أو الخداع أو التوقعات الثقافية أو الأسلحة أو الظروف الاقتصادية) والموجهة ضد شخص بسبب أدوار أو توقّعات الجندر الخاصة به أو بها في مجتمع أو ثقافة. وإن الشخص الذي يتعرّض للعنف القائم على الجندر ليس لديه خيار: فهو/هي لا يستطيع أن يرفض أو ينظر في خيارات أخرى دون عواقب اجتماعية أو بدنية أو نفسية خطيرة. وتتضمن هذه الأشكال العنف الجنسي أو الاعتداء الجنسي أو التحرّش الجنسي أو الاستغلال الجنسي أو الزواج المبكر أو الزواج القسري أو التمييز في الجندر أو الحرمان (من التعليم والطعام والحرية على سبيل المثال) وختان الإناث.

\* تم أخذ التعريفات من مكتب الأمم المتحدة للمستشارة الخاصة حول قضايا الجندر (UN/OSAGI) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) واليونسكو من تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بعنوان "مداخل سريعة إلى تمكين المرأة والمساواة في الجندر في مجموعات الحوكمة الديمقراطية" نيويورك، ٢٠٠٧، والمسح الذي أجراه الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) بعنوان "المساواة في السياسة: مسح للنساء والرجال في البرلمانات" جنيف، ٢٠٠٨.

\*\* لقد تم تعديل التعريف من مركز المعرفة الافتراضي لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وقد وُثِّت استشارته لآخر مرّة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

# يدعم برنامج شراكة الجندر في الاتحاد البرلماني الدولي الجهود التي تبذلها البرلمانات لمراعاة الجندر، من خلال:




- جمع معلومات مقارنة وأمثلة على الممارسات الجيدة؛
- تطوير أدوات لتقييم مستوى مراعاة البرلمانات للجندر (تتوفر حقيبة أدوات التقييم الذاتي على [www.ipu.org/english/surveys.htm#gender-toolkit](http://www.ipu.org/english/surveys.htm#gender-toolkit))؛
- تيسير إجراء تمارين التقييم من خلال توفير خبراء ومعلومات وأدوات؛
- إثراء خطط الإصلاح من خلال توفير ممارسات جيدة مقارنة وخبرات متخصصة؛
- المساعدة في زيادة الوعي وبناء المعرفة حول برلمانات تراعي الجندر من خلال تنظيم ندوات وورش عمل إقليمية ووطنية؛
- توفير برامج بناء قدرات متخصصة حول مسائل الجندر لأعضاء البرلمان وكوادر البرلمانات؛
- دعم مجموعات النساء البرلمانيات و/أو اللجان الدائمة التي تتعامل مع مسائل الجندر من خلال تقوية قدراتها وأدواتها وطرائق عملها؛
- توفير نصائح وخبرات تشريعية في صياغة تشريعات و/أو لوائح داخلية تراعي الجندر.

لأية طلبات أو لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بنا على:

[postbox@ipu.org](mailto:postbox@ipu.org)



الاتحاد البرلماني الدولي  
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

 +41 22 919 41 50  
 +41 22 919 41 60  
 [postbox@ipu.org](mailto:postbox@ipu.org)

Chemin du Pommier 5  
CH-1218 Le Grand-Saconnex  
Geneva  
[www.ipu.org](http://www.ipu.org)